

العنوان:	مناهج البحث عند ابن حزم الاندلسي
المؤلف الرئيسي:	الزعبي، انور خالد قسيم
مؤلفين آخرين:	خليفات، سحبان محمود(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1994
موقع:	عمان
الصفحات:	1 - 101
رقم MD:	549786
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	الجامعة الاردنية
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الفلسفة الاسلامية، طرق البحث، ابن حزم الاندلسي، علي بن احمد، ت 456هـ
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/549786

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الزعيبي، انور خالد قسيم، و خليفات، سحبان محمود. (1994). مناهج البحث عند ابن حزم
الاندلسي (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاردنية، عمان. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/549786>

إسلوب MLA

الزعيبي، انور خالد قسيم، و سحبان محمود خليفات. "مناهج البحث عند ابن حزم الاندلسي"
رسالة ماجستير. الجامعة الاردنية، عمان، 1994. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/549786>

الفصل السادس

تحليل اللغة عند ابن حزم

- أ- اللغة عند ابن حزم .
- ب- اللغة والمعنى .
- ج- التحليل والقياس في اللغة .
- د- التأويل اللغوي .

١- اللغة عند ابن حزم

نظر ابن حزم إلى الطبيعة باعتبارها نظاماً له وجوده الموضوعي خارج النفس ، وأن الموجود في النفس هو صورة مطابقة له ، مما يجعل الظاهر والباطن عنده شيئاً واحداً ، يتمظهر بهذين الوجهين . أما الوجه الثالث الذي يتمظهر به هذا الوجود ، فهو اللغة باعتبارها تعبر عن معنى ليس هو غير معنى الوجود نفسه . وبمعنى آخر ، فإن ابن حزم يرى في اللغة نظاماً يخزن معاني الوجود أو هو مقر لها ، مما يرجع تحديد معنى أي لفظ أو تعبير إلى الطبيعة - تلك التي تم تحصيل معرفتها بالمناهج السابقة - ليتيسر فهمه .

من هنا جاء ربط ابن حزم بين الصفات والأسماء بقوله : 'من لم يعلم صفات الأشياء 'المسمّيات' الموجبة لافتراق أسمائها ويميز ذلك بحدوده ، فقد جهل مقدار هذه النعمة النفيسة ، ومرّ عليها غافلاً عن معرفتها' (٩٤:٤/٢) وأنه 'لا سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلا بتوسط اللفظ' (٢٨٤:٤/٢) .

بل يرى ابن حزم -فوق ذلك - أن العلم الإلهي ذاته ، هو علم الأشياء 'على ماهي عليه ، لأعلى خلاف ما هي عليه'، لأن من علم الشيء على خلاف ماهو عليه ، فهو جاهل به' (١٤٧:٤/٩) .

وعلم الأشياء على ما هي عليه ، مثلما تبدى بالنظام الطبيعي ، والتصور ، يتبدى باللغة . وكذلك بالنص كوجه رابع للبيان . وبالرغم من إقرار ابن حزم بتعدد اللغات ، إلا أن هذا التعدد عنده لا يلحق المعنى إذ أن : 'المعاني في جميع اللغات واحدة لا تختلف ، وإنما تختلف الأسماء فقط .. والأسماء هي الأصوات الظاهرة من المصوتين' (١٠٧:٤/٢) وهكذا يوجد انفصال بين اللغة من حيث هي معنى وبين اللغة من حيث هي أصوات وحروف .

من هذا الربط بين نظام الأشياء ، وبين التصور ، واللغة كمعنى ، والنص ، وعلم الله الأعلى في مجال الطبيعة ، باعتبارها تطابق بعضها ضرورة ، فإن صرف اللغة عن هذا التصور ، وما يسمع به ، يشكل عبثاً ، ومحاولة تزييف لواقع الأشياء . وإن العودة لهذا الواقع تمكن من كشف كل تصور زائف ، أو تعبير كاذب .

بيد أن اللغة في واقع الحال ، تحمل ألفاظها وتعابيرها أخطاء كثيرة ، تتصل بالأراء ، والديانات ، والعلوم ، وغير ذلك من مسائل . مما دعا ابن حزم أن يعزو ذلك الخلط ، إلى عدم إدراك تلك المرجعية للغة . يقول :

«إنما أتت البلية في الآراء والديانات من قبل امتزاج الكلام، والضعف عن تخليص حكم كل شيء لما هو مخصوص به دون غيره» (١٦٢:٤/٢).

لقد أدى هذا الاهتمام، المعرفي في أساسه، إلى أن يتبنى ابن حزم النظرة الظاهرية في اللغة أيضاً، إذ رأى أن الأسماء موقوفة على التعبير عن نظام الوجود على ما هو عليه، وعلى صفاته، وماتسمح به من معان، لذلك يقول:

«حمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة، فرض لايجوز تعديه، إلا بنص، أو إجماع، لأن من فعل ذلك فقد أفسد الحقائق كلها، والشرائع كلها، والمعقول كله» (٩:٣/٩).

ويلاحظ في هذا النص، أن ابن حزم يعطي امتيازاً لنصوص الشريعة، والإجماع الشرعي، فيبيح نقل اللغة عن ظاهرها، إذا جاء النقل بنص، أو إجماع، والمسوغ لهذا عنده، أن الله خالق كل شيء، فله أن يخرق النظام الدلالي، كما له أن يفعل في الطبيعة بصنع المعجزات لتأييد الرسل، أعني أن له أن ينقل مقتضى اللفظ عن موضعه؛ لأنه واضعه. بيد أنه لايجوز لأحد غير الله أن يفعل ذلك، لأنه في هذه الحالة، إنما يتبع هوى نفسه. وعلى هذا الأساس رفض ابن حزم التأويل رفضاً قاطعاً، بدون نص، أو إجماع، أو برهان، داعياً إلى أن يتقيد الناس بالظاهر.

ب- اللغة والمعنى :

يرى ابن حزم أن اللغة تنقسم إلى مايدل على معنى، وما لايدل على معنى، فالذي لايدل على معنى، لاوجه للاشتغال به، لأنه لا يحصل لنا منه فائدة نفهمها. (١٠٤:٤/٢).

وتتمثل فائدة الأسماء في كونها: «عبارات وتمييزاً بين المعاني، ليتوصل الناس بها إلى مراداتهم من المعاني، والأشياء المطلوبة» (١٤٧:١/١٢).

ولإيضاح هذه النظرة، يميز ابن حزم بين التسمية «والاسم»، والمسمى. (١٤٣:٥/٩)، وتتمثل التسمية عنده بأسماء الأعلام، أو مايقوم مقامها، مما لايفيد سوى الإشارة، ويمثل لذلك فيرى، إن تسمية شخص باسم «عبدالله» مثلاً، لايفيد أن الشخص المسمى بهذا الاسم عابد لله، أو أن الله لا يبغضه مثلاً. (١٤٣:٥/٩) مثلما هي تسمية «سعيد»، فإنها لا تستلزم مثلاً أن يكون هذا الشخص ليس حزيناً. وبالتالي فالتسميات ليست مشتقة.

أما الاسم فلا يفيد سوى تمييز الشيء ، أو جملة الأشياء ، عن غيرها ، الفصل أي معنى عن غيره من المعاني . وقد يكون الاسم مشتقاً ، أو غير مشتق ، لكن لا يعتمد عليه في إقامة المعنى .

في حين أن المسمى وحده ، وهو عين الشيء أو ذاته ، هو الذي يلحقه المعنى . وهو الذي يختص وحده ، بالأوصاف والأخبار ، دون التسمية والاسم : فالأسماء كلها غير المسميات . لأن المسميات كانت أعياناً قائمة ، وذواتاً ثابتة . (١٤٢: ٥/٩) .

ترتبط المعاني إذن بالمسميات ، وهي الأعيان القائمة ، والذوات الثابتة ، أو الأجسام وكيفياتها . أما التسمية فلا تفيد سوى الإشارة . وأما الاسم فلا يفيد غير فصل المعاني عن بعضها ؛ ليختص كل مسمى باسمه . فالإنسان غير الحيوان ، وزيد غير عمر ، والحجر غير الفيل . فإن سائر الأسماء الواقعة على الاجناس ، والأنواع كلها ، فلا اشتقاق لها أصلاً ، (٤٢٢: ١/٦) .

بين مما سبق ، أن علينا أن نرجع إلى المسمى ذاته ؛ للحصول على المعاني . وذلك يتطلب تلك المنهجية التي بسطنا ، لا الاكتفاء بإجراء التركيبات النحوية السليمة فحسب .

إذن فمن الخطأ استنتاج المعنى من التسميات ، أو الأسماء . فبعض التسميات ، أو الأسماء ، ليس لها مسمى ، مثل ، "العنقاء" مثلاً . (١٥٦: ٥/٩) وفي هذه الحالة ، فإنها لا تشير إلى مسمى ، لكي يلحقه معنى . فالذي : ليس له مسمى فأخبارنا بالمعوم . (١٥٦: ٥/٩) وهذا معوم لا مدخل له في الحقيقة ، واسم لا مسمى تحته . (١٥٧: ٥/٩) .

لقد نظر ابن حزم إلى العالم ، على أنه أجسام وكيفياتها ، وأن هذه وحدها المسميات ، وما سوى هذا من تسميات . أو أسماء ليس لها مسميات ، فمعوم وباطل ، ولا يجوز لذلك أن يقع عليه وصف أو خبر . ما يلزم عنه النظر إلى اللغة السليمة باعتبارها ، تلك التي تعبر عن الأجسام وكيفياتها ، وما تسمح به فحسب . (١٩٤: ٥/٩) ويلزم عنه تنحية الأسماء التي ليس لها مسميات ، وحذفها ، وأن نرتد في تحصيل المعنى ، إلى المسميات ذاتها ، لا إلى الأسماء ، أو التسميات . يقول ابن حزم :

« من لم يعلم صفات الأشياء المسميات ، الموجبة لافتراق أسمائها ويحد كل ذلك بحدوده فقد جهل » (٩٤: ٤/٢) .

وبهذا فإنه يحيلنا إلى نظام الطبيعة على ماهي عليه ، والذي نقف عليه بموجب المناهج التي سبق الحديث عنها ؛ لأن : « العمدة [هي] على ما شهدت به أوائل العقول والحواس ،

من أن الأشياء إنما تختلف باختلاف طبائعها، وصفاتها ، التي تقوم منها حدودها ، وتختلف في اللغات أسماؤها ، فللماء صفات وطبائع إذا وجدت في جسم سمى ماء ، فإذا عدمت منه لم يسم ماء ، ولم يكن ماء .

من هنا فلا يجوز أن يسمى المسمى بما لا يخصه ، وإنما يتوجب أن يسمى الاسم بما يخصه فحسب . وبذلك يكون نقل الاسم عن مسماه الموضوع له تلاعباً في اللغة والطبيعة، لأن الاسم انضبط عندما تم ضبط الجسم وكيفياته بالنظرة العلمية .

هذا الحال ينطبق على النصوص الدينية ؛ لأنها من عند الله ، وحيث إن المراد باللغة إنما هو الإفهام لا الإشكال «(٢٧٠:١/٦)» لذا يجب فهم النصوص الدينية على ظاهرها ، الرجوع إلى النظرة العلمية ، إلا أن يأتي دليل على أن اللفظ قد صرف عن معناه إلى معنى آخر فإنه : «لايجوز إطلاق أسم على غير موضوعه في اللغة ، إلا أن يأتي به نص فنقف عنده ، وندرى حينئذ أنه منقول إلى ذلك المعنى الآخر ، وإلا فلا» (٢٨٨:٢/٨) .

لكن ابن حزم يسمح، في نصوص أخرى بهذا النقل في حالات أخرى غير النص وهي: الإجماع -وهو هنا إجماع الصحابة - ومن ثم ما قام عليه الدليل من حس وعقل حيث يقول : «من أحال شيئاً من الألفاظ اللغوية عن موضوعها في اللغة . بغير نص محتمل لها ، ولا إجماع من الشريعة ، فارق حكم المعقول» (٤٠/٣) ويقول :

« ظن قوم بجهلهم، أن قولنا بالدليل، خروج عن النص والإجماع .. مع أن الحواس والعقل أصل لكل شيء ، وبهما عرفنا صحة القرآن، والربوبية ، والنبوة ، فلم نحتج في إثباتها للنص » (٩٩:٢/٦) .

وسبب قبول إجماع الصحابة سنداً لصرف اللفظ عن معناه الظاهر ، يرده ابن حزم إلى أن الصحابة مجتمعين يشكلون في حينه الجهة المخاطبة . وفهمهم المشترك يشكل فهماً، لما هو المراد باللفظ . مما يجعل من فهم بعض ألفاظ الشريعة قصراً على فئة معينة ، وزمان ومكان معينين ، مما لايسمح بأن ينسحب فهم عصور أخرى للفظ ما على عصور غيرها ؛ لأن الناس على مر الأزمان يصرفون الألفاظ إلى معانٍ أخرى، لم تكن واردة في الأساس . وربما يذهب المعنى الأصلي ، ويضرب ابن حزم لذلك مثلاً بلفظ (الصلاة) « فان موضوع هذه اللفظة . في لغة العرب «الدعاء » فقط . فأوقعه الله تعالى عز وجل على حركات محدودة معدودة من قيام موصوف إلى جهة موصوفة لا تتعدى » (٢٣٥:٣/٩) .

ج- رفض القياس ، والتعليل في اللغة :

بما أن دلالات الألفاظ في اللغة محددة بالسمع ، والفهم المشترك ، والاصطلاح ، فإنه لا يجوز ، في نظر ابن حزم ، تضيق النص وتوسيعه بطريق التعليل أو القياس ، وإنما تنحصر دلالة اللفظ على ما أقره السماع : «الحق من ذلك أن هكذا سمع [اللفظ] من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها، ونقلها» (٢٠٢: ٤/٢) .

تتأسس هذه النظرة إلى اللغة، على كونها توقيفاً ، فالله قد علم آدم الأسماء كلها، ثم تم تداولها بين الناس . وحيث إن النفس مهيأة بالطبع ؛ لتلقي النظام المعرفي للمعاني ، وهي واحدة في جميع اللغات ، فبذلك ترجع اللغة إلى السماع، وقبول الطبع لذلك السماع . لهذا رفض ابن حزم القياس، والتعليل ، مما ذهبت إليه أبحاث اللغويين ؛ لأن ذلك يخرج الفاظ اللغة(النصوص) ، وعباراتها عن مدلولاتها الصحيحة، مما يسبب اضطراباً في التصور ، وبالتالي ، في النظرة العلمية للواقع . إلا أن ابن حزم لا ينكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى . لكن اختلاف اللغات لا يقود إلى اختلاف المعاني ، ولا يغيرها عن طبيعتها الموضوعية الثابتة . وإن لم يقف الناس على هذه المعاني .

د- التأويل اللغوي :

يقر ابن حزم تأويل النصوص في حالات تترد جميعاً إلى الدليل . سواء من نص آخر، أم من إجماع ، أم من حس وعقل ، يقول :

«إذا قام دليل على أن لفظاً ما قد نقل عن موضوعه في اللغة ، ورتب في مكان آخر ، أن يعتقد ذلك . وإما ما لم يقم دليل على نقله فلا سبيل إلى إحالته عن مكانه البتة» (٢٧١: ١/٦) .

من أمثلة هذه الألفاظ التي يوجد دليل على نقلها عن ظاهرها ، أسماء يعتبرها ابن حزم مترادفة على معنى واحد . مثل 'سميع' و'بصير' و'حي' و'جبار' وكل أسماء الصفات الإلهية . فيرى أن أسماء الله تعالى الواردة بالخبر الصحيح ليست أسماء مشتقة ، وإنما هي تسميات ، أو أسماء علم مرادفة لاسم الجلالة(١٣٩: ٤/٢) ، ويجب أن لا يفهم منها غير مايفيد لفظ الجلالة نفسه ؛ لأن الغائب غير الشاهد . وإلا قسنا نوعاً على نوع غيره . بل إن الإله ليس نوعاً، ومتفرداً في الوجدانية، وهو 'ليس كمثله شيء' مما يجعلنا نبتعد عن تمثيله بمخلوقاته، لجرد استخدام لفظ نعلم مدلوله في الشاهد، في حين لانعلم مدلوله في الغائب .

وإلا وقعنا في التشبيه والتجسيد . أما إذا أخذنا بوجهة النظر التي تقول: إنه سميع لاكسمعنا، و'بصير لاكبصرنا' إلخ . فإن هذا القول يؤدي إلى الخط في الفهم . لذا فإن اعتبار الصفات مجرد 'تسميات' مرادفة لاسم الجلالة، إرتأى الله أن يسمي نفسه بها ، ينقذ الشريعة من التصادم مع العقول في هذه المسألة .

ومن أمثلة هذه الأسماء أيضاً تلك 'الأسماء المشتركة' التي تفيد الدلالة على أكثر من معنى واحد . فبعض الألفاظ يفيد معنيين، أو أكثر، حسب وروده في السياق . بيد أن المعنى الذي يجب التزامه، هو المعنى الذي يوافق التمييز المعهود عندنا . مالم يثبت الدليل على أن اللفظ يراد به معنى آخر . يقول ابن حزم:

«إن كل ما كان بخلاف التمييز المعهود عندنا فإنه ليس تمييزاً، وكان هذا أيضاً يعلم بالضرورة، والعيان، والمشاهدة، فقد توجب أنه بخلاف ما يسمى في الشريعة واللغة 'نطقاً' و'قولاً'، و'تسبيحاً'، و'سجوداً'، فقد وجب أنها أسماء مشتركة اتفقت ألفاظها، وأما معانيها فمختلفة» (١٥٣:١/٦) .

إن اللفظ مثل 'نطق الحجارة'، أو 'تسبيح الشجر'، أو 'سجود النجم'، مثلاً، لا يجوز أن يفهم منها المعنى المختص بالنطق، أو التسبيح، أو السجود، عندنا، لأن الفعل هنا متعلق بنوع غير النوع البشري، وبالتالي، فلا يمكن تفسير هذه الألفاظ بغير اشتراكها في اللفظ دون المعنى . وحيث إننا لانستطيع أن نفهم المعنى كما يقول تعالى 'ولكن لاتفقهون تسبيحهم' فيجب الوقوف عن صرف معنى لآخر . وإن كان اللفظ واحداً.

ومن أمثلة الألفاظ والعبارات، التي يمكن تأويلها أيضاً، على مقتضى ظاهر اللغة بالدليل، تلك الألفاظ، والعبارات، التي على سبيل المجاز، أو الكناية، مما يسمح بنقلها عن معهودها، مثل: 'يد الله'، فهي تفيد في السياق 'الاستيلاء' على سبيل المجاز كقولنا 'المدينة بيد الأمير' ومثل 'بأعيننا' التي تفيد في السياق أيضاً 'العناية' .. إلخ. يقول ابن حزم:

«إن اللفظ مشترك، والمعنى هو ما قام الدليل عليه كما فعلنا في: 'النزول، وفي' الوجه'، و'اليد'ين'، و'العين' . وحملنا كل ذلك على أنه حق بخلاف ما يقع عليه اسم 'ينزل' عندنا، واسم 'يد' و'عين' عندنا، لأن هذا عندنا في اللغة واقع على الجوارح والنقلة، وهذا منفي عن الله تعالى» (١٥٣:١/٦) .

يستنتج مما سبق، وجوب أخذ ما جاء في الشريعة على ظاهره، وعدم تأويله
الابدليل بيبقي الأمر على ظاهره (٨٠:٣/٢) ولا يصرف الغائب إلى الشاهد، أو يصرف ما
لا نعرف إلى ما نعرف . فالتوقف هنا أولى ؛ لأنه من الغيب الذي لا نستطيع إدراكه، بمقتضى
إدراكنا المحصور بمعرفة الكيفيات التي على شاكلة العقل، مما يبغي قسمياً من الشريعة في
علم الغيب، فمدعي التأويل، وتارك الظاهر مدع لعلم الغيب .. مالم يعم عليه دليل من
ضرورة عقل، أو نص من الله تعالى، أو من رسوله (صلعم) أو إجماع راجع إلى النص
المذكور (٤٢٢:١/٦) .

بهذا بقي ابن حزم وفياً لظاهره، وعقلانيته التي قن . ولم يتجاوز - كما ذكر -
ذلك التجاوز الذي أفرط فيه الفلاسفة، والمتكلمون فخرجوا عن حكم العقل . ولم يقصر ذلك
التقصير الذي يصف النقليون والفقهاء به، فيخرج عن حكم العقل أيضاً . وهكذا ، فإنه لا
ينبغي استخدام صفة ما ، لشيء ما ، والقول أنها مشتقة لاستخدامها في التعميم ، بحيث إن
وجدت في شيء آخر ، من نوع آخر ، أن يحكم لأجل هذه الصفة ، على الشيء الآخر ، بكامله ،
بمثل الحكم الذي حكم فيه على الشيء الأصل . ينطبق هذا على التعليل . لأن الحكم في
الشريعة قد يرد شاملاً لنوع بعينه ، فلا يوجب أن يطل الحكم نوعاً غيره ، لم يشمل النص
وإلا ، فكل شيء مشبه لبعضه من وجه ومختلف من وجوه . وبالتالي ، فإن مثل هذا
القياس يوجب ، في النتيجة ، أن يحكم لكل الأشياء بحكم واحد . باعتبار أن بعض صفاتها
تتعدى بعضها البعض بالشبه .